المحاضرة الثانية: علاقة علم الاجتماع الحضري بالاختصاصات الأخرى

تمهيد: شكلت المدينة كمجال فيزيقي وجماعة اجتماعية تقطن فيه وتتفاعل مهه، ملتقى طرق العديد من التخصصات العلمية والحقول المعرفية، على غرار كل من: علم الاجتماع الريفي، الأنثروبولوجيا الحضرية، الجغرافيا الحضرية... إلخ، والتي قاسمت علم الاجتماع الحضري مجال البحث واختلفت معه في زاوية التناول، مسهمة بذلك في إفادته بزاد معرفي جد ثري مكنه من تطوير مقاربته وتعزيز أطروحاته، في مقابل استفادتهم هم منه كذلك على أكثر من صعيد كما سيأتي بيانه معنا في التفصيل اللاحق.

أولا. علاقته بعلم الاجتماع الريفي: يمثل علم الاجتماع الريفي أحد التخصصات المنشقة عن علم الاجتماع العام، يختص بدراسة الظواهر الاجتماعية الناشئة عن العلاقات الإنسانية بالمناطق الريفية، حيث يهتم بدراسة الجماعات والمنظمات والمؤسسات والتجمعات والوحدات البيئية، وكافة أشكال الظواهر الاجتماعية الريفية الأخرى من حيث نشأتها وكيفية تكونها وتطورها وعلاقاتها ببعضها... إلى غير ذلك.

هذه الاهتمامات جعلته وثيق الصلة بعلم الاجتماع الحضري، وذلك رغم ما قد يبدو من التناقض بين هاذين العلمين من حيث هيكل العناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية السائدة والثقافة الاجتماعية المميزة لهما، فضلا عن اختلاف الحياة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية بصفة عامة في كليهما. حيث نجد أن هناك الكثير من الظواهر والمشكلات الاجتماعية مبتدأها الريف ومنتهاها المدينة والعكس كذلك صحيح، والتي من أمثلتها نذكر الهجرة الريفية الحضرية، والتي تعد أحد أعقد وأقدم المشكلات التي تأن تحت وطأتها الكثير من مدن العالم الثالث على وجه التحديد، مع ما يصاحب ذلك من تداعيات مختلفة من شاكلة الأحياء العشوائية، ترييف المدن، التجمعات القرابية والعشائرية داخل المدن... إلخ، حيث شكلت مواضيع بحث لا زالت مستمرة إلى غاية يومنا هذا، والشأن ذاته كذلك بالنسبة للمد الحضري تجاه الأرياف، والذي نلحظه في تغير نمط السكن السائد في الأرياف من فردي إلى جماعي، تحلل التركيب العشائري القرابي القائم فيها بوفود جماعات اجتماعية مختلفة عليه، التحاق البنات بالدراسة، خروج المرأة للعمل، توطين الأنشطة الصناعية... وما يصاحب كل ذلك من تغير عميق يصيب مختلف النظم الاجتماعية وفي مقدمتها الأسرة.

ثانيا. علاقته بالأنثروبولوجيا الحضرية: يتركز الاهتمام الرئيسي للأنثروبولوجيا الحضرية في دراسة مجموعة من المواضيع الهامة، والتي يأتي على رأسها الهجرة الريفية الحضرية، نمو المدن، التحضر البدوي، دراسة الروابط القرابية في المدينة ومدى تماسكها، والعوامل الكامنة وراء تفككها، وكذا دراسة المهاجرين وأحوالهم ومشكلات

التكيف النفسي في ضوء الأبعاد السوسيوثقافية لهؤلاء الذين يقيمون في المدينة أو البيئة الصناعية، فضلا عن دراسة موضوعات عدة أخرى مثل: الطبقات والتصنيف الاجتماعي، الطوائف والجماعات العرقية، الثقافات الفرعية والتنمية الحضرية، والعشوائيات الحضرية، وأزمة التكيف الاجتماعي. كما امتدت اهتماماتها إلى دراسة النمط السوسيوثقافي المميز لسكان الأحياء الرأسية أو ناطحات السحاب، أزمة العمران الحديث... إلى جانب العديد من المواضيع الأخرى التي ترتبط بتطور المجتمع الحضري ونموه.

هذا الفضاء البحثي، تكمن أهميته في كون أن المدينة تطرح وضعا إنسانيا معقدا وفريدا يندر العثور على أمثاله في الأرياف والقرى، وهذا في حد ذاته يعني نوعا من فرص البحث التي يشعر الأنثروبولوجيين بضرورة عدم تفويتها، إضافة إلى كثرة وجود المهاجرين الريفيين في المدن، وما يوفرونه من مبرر قوي لمتابعة فهم عملية التغيرات الحاصلة في حياة حديثي العهد بالمدن، ذلك أن التغيرات المرجوة لا تظهر فجأة بل تتم عبر فترات طويلة نسبيا، مما يدل على قوة مقاومة الثقافات الريفية وقدرتها على الاحتفاظ بمكوناتها لبعض الوقت، فضلا عن تواصل عملية التربية والتنشئة التي تمارسها هذه الجماعات الريفية المهاجرة، ودورها في حفظ التراث من خلال غرسه في أبنائها جيلا بعد الأخر. كما أنه من خلال توسيع الأنثروبولوجيا لاهتمامها بالأنساق الحضرية، فإنها من خلال تراثها الفكري ونظرياتها المتنوعة والغريزة، تستطيع إظهار السياقات الثقافية التي تعمل فيها تلك الأنساق بشكل متفرد، من حيث تميزه عن طرق البحث التي وظفها طلبة علم الاجتماع، الاقتصاد والتخطيط.. في دراسة الظواهر الحضرية كل من زاوية اختصاصه.

كما شكلت أحياء المهاجرين في المدن الغربية (صينين، يابانيين، أفارقة...) إحدى فضاءات الاهتمام التي سعت الأنثروبولوجيا إلى طرقها منذ سبعينات القرن الماضي تقريبا، وذلك نظير ما شكلته الأقليات من ثقافات فرعية متصارعة مع ثقافة المجتمع الكلي، وتتسبب في تعقيد مسألة تكيف واندماج تلك الفئات فيه.

هذه الاهتمامات، جعلت الأنثروبولوجيا تتقاطع في الكثير من محاور اهتمامها مع ما يتناوله تخصص علم الاجتماع الحضري من إشكالات إمبريقية، بل وتتيح له الاستفادة من الكثير من النتائج التي تتوصل إليها في فهم الأخر، وتسليط الضوء على مرجعيته الثقافية التي تتحكم في توجيه سلوكياته. إن القيمة المضافة الأولى التي يقدمها هذا التخصص العلمي تكمن في خصوصية وسائل البحث المتبعة، والمقاربة الميدانية المنتهجة والتي تقوم على فحص المعيش اليومي للأفراد، والوقوف عند دراسة الطقوس والقيم والعادات بعيدا عن التأملات والتصورات الجاهزة أو الانطلاق من الأحكام المسبقة حول مجال الدراسة ومكوناته الاجتماعية.

أما القيمة المضافة الأخرى، فتتمثل في تعميق البحث والتركيز على الإنسان ككائن ثقافي، لتصبح الثقافة المدخل الأساسي للبحث من حيث هي قيم ورموز وتصورات ومعتقدات لفهم التحولات الاجتماعية الجارية وليس العكس، أي الانطلاق من التغيرات في بعدها الخارجي لفهم شيء أخر أكثر عمقا واحتجابا، وفي ذلك ابتعاد كلي عن التصورات الكليانية والشمولية، من خلال انتقاء جزء من المجتمع الكبير: (جماعة، منطقة، جهة،

دوار، حي حضري... إلخ)، ومن ثمة ضبط مكوناته وعناصره الثقافية والمتغيرات التي عرفها. ومن الشواهد الحية على التعاون القائم بين هاذين الحقلين، نذكر ما عرفته مدرسة شيكاغو من تكامل لجهود كوكبة من الباحثين، الذين صنعوا مجد هذه المدرسة على مدار الفترة الممتدة ما بين (1920-1950)، على غرار: **راد فيلد، أوسكار لويس**.. إلخ.

ثالثا. علاقته بالجغرافيا الحضرية: تشكل الجغرافيا الطبيعية أحد الحقول المعرفية المنتسبة بدورها إلى ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي أبدت اهتمام كبير بإشكالية توطين المجال وتحديد معالمه، حتى أصبح المجال الطبيعي والجغرافيا شيئا واحدا بل عضويا. إلا أن الجغرافيا الطبيعية لم تبقى هي الوحيدة المعنية بإشكالية المجال، حيث ظهرت العديد من الفروع الأخرى القريبة منها والتي تتقاسمه معها كالجغرافيا الحضرية مثلا، والتي تنظر للمجال ليس بوصفه فضاء طبيعي فقط، بل كمجال معد ومشكل من طرف المجتمع عن طريق الوسط الطبيعي والإرث التاريخي والنشاط السكاني، وهو وسيلة لإعادة انتاج روابط الإنتاج الاجتماعية. فهو بذلك يختلف كلية عن المجال الاجتماعي، والذي يعد مجال ذاتي مفتت وشخصي، مليء بالمدلولات والمشاعر والانفعالات والرموز والقيم...إلخ، إنه مجال مكون من نسيج وتراكبات اجتماعية معقدة ومتشابكة، وهنا يصبح مجال للبحث والدراسة من اختصاص علم الاجتماع الحضري. وهذا ما يعطي للتوزع السكاني بين الأرجاء والمناطق الحضرية مدلولات أخرى، فهو ليس نتاج فقط للعوامل الطبيعية بل تحكمه أيضا عوامل واعتبارات اجتماعية متنوعة.

رابعا. علاقته بالتشريع الحضري: التشريع الحضري هو مجموعة القواعد التنظيمية التي تصدر عن الجهات المسئولية عن إدارة المجتمع، بغرض تحديد العلاقة بين الأفراد والبيئة المحيطة بهم. فهو بمثابة القاعدة المشتركة أو العقد الاجتماعي الذي يخضع له جميع سكان الحاضرة في تدبير شؤونهم الحياتية المختلفة.

وقد لعب التشريع دور كبير في حياة الكثير من المجتمعات الإنسانية على مدار التاريخ الإنساني، سواء ما تعلق منها بالجوانب المتصلة بنشأة وتخطيط المدن ونموها وتسيير كل جوانب الحياة فيها (عمرانيا، خدماتيا...)، مثلما كان عليه الحال في المدينة الإسلامية مثلا وما قبلها وما بعدها كذلك. أما اليوم، ومع تطور التنظيم الإداري والتشريعي الذي باتت تعرفه الكثير من المجتمعات الحديثة، فقد بات الأمر أكثر أهمية كما أنه اتخذ شكلا أكثر تنظيما، حيث نجد أن تعريف المدن في الكثير من البلاد يجنح في إحدى معانيه للنص القانوني، كما أن تحديد استعمالات الأراضي في المدن، حجم ومواصفات المسكن، توطين مناطق الأنشطة الصناعية، توزيع الخدمات الحضرية المختلفة (الصحية، المدرسية...) هي في نهاية المطاف ليست بالعمليات العشوائية، بل هي نتاج نص قانوني يقر ذلك ويقننه.

هذا التشريع، يستند سواء في سن أو تعديل مضامين الكثير من نصوصه إلى الاعتبارات الاجتماعية التي يتكفل المختصين في علم الاجتماع الحضري بتبيانها، وذلك حتى يكون متوافقا مع خصوصية المجتمعات التي ينبع منها، وبتالي قابلا للاستجابة والإعمال على أرض الواقع.

أما السوسيولوجيا الحضرية، فإنها تهتم كثيرا بفهم عوامل عدم امتثال ساكنة المدن والتزامهم بمعايير الضبط الاجتماعي الرسمي، ورفض كل أشكال القوانين والتشريعات السارية المفعول ومعارضتهم لها، في مقابل استمرارية أشكال الضبط الاجتماعي التقليدي (الجماعة، العرف...)، في تسيير الكثير من الازمات الاجتماعية التي يتعرض لها مجتمع المدينة (الاحتجاجات الاجتماعية مثلا)، في مشهد مناقض تمام لمقتضيات الحياة الحضرية.

خامسا. علاقته بالديموغرافيا الحضرية: دفع التغير الجذري في أبعاد الظاهرة الحضرية التي شهدها العالم منذ قيام الثورة الصناعية، وما صاحب ذلك من تعاظم مكانة المدن في سياسات الدول، وتزايد أحجامها السكانية بفعل تحولها إلى محلات استقطاب للسكان من المناطق الريفية، إلى تزايد الحاجة لرصد الظاهرة السكانية ضمن حدود المدن والأقاليم الحضرية، سواء ما تعلق بحجمها، عواملها، اتجاهاتها وانعكاساتها.

وقد أكسب هذا الاهتمام اليوم، الديموغرافيا أهمية كبرى بالنسبة لعلماء الاجتماع الحضري، والذين يعتمدون في جانب كبير من تحليلاتهم للظواهر الحضرية على المعطيات التي تمدهم بها الديموغرافية، حيث من شأن ذلك أن يسمح لهم، ب:

- تقدير حجم النمو الحضري الحاصل في الكثير من مدن العالم النامي، والذي يعد الأكبر في معدلاته منذ منتصف القرن الماضي مقارنة بباقي مناطق العالم النامي، ومعرفة الأسباب الكامنة ورائه وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة على مستوى التنمية في المدن.
- تبين التغير الحاصل في تركيب المجتمعات الحضرية في كل بلاد (السن، الجنس، المهن، التعليم، الأسرة، جماعات الأقليات، الطبقات الاجتماعية، التدرج الاجتماعي،...).
- استجلاء مدى التوازن في توزع الكثافة السكانية داخل قطاعات المجال المديني الواحد، ومن ثمة أثر ذلك على توازن الخدمات الحضرية وكفايتها.

سادسا. علاقته بالاقتصاد الحضري: يعرف الاقتصاد الحضري بأنه أحد فروع علم الاقتصاد، يهتم بتحليل السلوك والممارسات الاقتصادية القائمة داخل المدن والأقاليم الحضرية، وكأنها اقتصاديات مستقلة بذاتها، مستندا في ذلك وبشكل أساسي إلى أدوات الاقتصاد الكلي، ومستهدفا من وراء ذلك الكشف عن العوامل المؤثرة في تفاوت النمو الاقتصادي فيها، وانعكاس ذلك كله على رسم سياسة التخطيط الحضري، بالشكل الذي يتلاءم مع أهداف التخطيط الاقتصادي الوطني. فهو وفقا لهذه المعاني، يكشف لنا على محورين أساسيين في اهتماماته، وهما:

- دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات.
- دراسة التساند المتبادل بين البعدين الاقتصادي والمكاني (المتغيرات الحضرية)، وما يترتب عن ذلك من تحديد للهيكل الاقتصادي لأي حيز مكاني مدروس.

ويعد هذا الحقل من التخصصات الجديدة السريعة النمو في علم الاقتصاد، حيث بزغت أولى ملامحه في العشرينات من القرن الماضي، لتأخذ مكانته في التعزز تدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك كنتاج لتغير الذي أصاب الأسلوب التقليدي في تخطيط وإدارة الأنشطة الحضرية والذي ساد طيلة العقود الماضية، إضافة إلى تزايد حجم المشاكل الحضرية المتوارثة والتي باتت أكثر وضوحا، الأمر الذي أدى لتغير النظرة التي كانت سائدة إلى المدن، والتي لم تعد تعامل على أساس أنها قطعة أرض تقام عليها المعامل والمتاجر والمسارح والمساكن والمتنزهات والطرق بشكل مبعثر، بل أصبحت المدينة تعرف كنظام حي يعيش فيه أناس دائمي الحركة. ولما كان جزء كبير من هذه الأنشطة متعلق بنشاط الأفراد والجماعات، فقد شكل ذلك حقل اهتمام مشترك بين علماء الاجتماع والاقتصاديين، والتي من أمثلتها نذكر ما يلي:

أ. **أنماط استعمال الأرض الحضرية**: الإيجار، السوق العقارية، المضاربة... إلخ.

ب. **التوطين الصناعي الحضري**: موقع المنشآت الصناعية، حركة تنقل منها وإليها، تكلفة ذلك وأثره على أداء العامل...

ت. **التلوث الحضري**: حجم النفايات المنزلية (الصلبة والسائلة) والصناعية، تكلفة معالجتها...

ث. **الاستثمار في النقل الحضري**: تسيير الازدحام المروري، تشجيع المبادرات الخاصة...

ج. **الإسكان الحضري**: تكلفة الإنتاج، التمويل، الاستهلاك، ... إلخ. حيث اهتم علماء الاقتصاد كثيرا ببيان أثر السلوكيات الإنسانية على العمليات الاقتصادية التي تتم في المدن والأقاليم الحضرية، وكيف يمكن الاستفادة منها لتخفيض تكلفة الانفاق ورفع حجم الموارد الاقتصادية للمدن، في حين اتجه علماء الاجتماع أكثر نحو إدراك المعوقات السوسيوثقافية التي تؤدي إلى تعثر الكثير من المشاريع التنموية التي تتم داخل هذه الفضاءات، أو دراسة بعض إفرازات النظام الاقتصادي الحضري القائم، كالاقتصاد الحضري غير الرسمي (الباعة الجائلة، باعة الأرصفة)... إلخ.

سابعا. علاقته بالهندسة المعمارية والعمرانية: التحول الذي طرأ على الدور الأساسي الذي تضطلع به الهندسة على تباين مسمياتها (المعمارية، عمرانية، تسيير حضري ...)، وأدى لانتقالها من الإشكالية الفنية (الجمالية) الى الإشكالية الوظيفية (**عقب ميثاق أثينا سنة 1933**)، استوجب منها القيام بتأدية مهام وأدوار تنفيذية في مجتمعاتها. وذلك من خلال العمل على التحكم في إنتاج وتوجيه مسار حركة البناء والعمران، من خلال التركيز على الترتيبات الشاملة لكيفية استعمال الفضاء العمراني والانتفاع به، مما يتيح تحقيق تطوير متناغم للإطار المبني في المجتمعات المحلية. إذن فهي تتولى توفير وإشباع حاجيات الأفراد والجماعات طالما أن هذا السعي لا يتم في فراغ، كما يذهب إليه المهندس الفرنسي: **JEAN YVES TOUSSAINT** ***"قباسمهم يخصص المشروع وباسمهم ينطلق وبطريقة ما ينجز ..."***.

وهو ما يعني أنها تنطلق من الأفراد والجماعات، أي من حاجياتهم ومشاكلهم وتعود إليهم من جديد لاستيفاء حاجياتهم "الكمية والنوعية منها"، مستهدفة في ذلك مجانبة تعارض هذه المصالح مع الاحتياجات الباطنية للناس كقوة كامنة في البيئة الاجتماعية، من خلال الإجابة على الصيغ الاستفهامية الخاصة بهوية المستفيدين منها (لمن نبني؟) وبكيفية البناء(كيف نبني؟)، **فإلى أي مدى يلتزم المهندس المعماري بالاستجابة لذلك؟**.

تصب معظم اجتهادات المهندسين، ضمن السياق الرامي لإسقاط جانب المسؤولية تجاه التزاماتهم المهنية من اعتبارهم، وذلك مباشرة عقب انتهاء عملية الاعتماد القانوني للمشروع. حيث يقول الأستاذ **بالقاسم الذيب**: "***إن المهندس ينهي مهمته مع الانتهاء من عملية التشطيب في المبنى أو المشروع أيا كان حجمه، ثم تسليمه لصاحبه معتبرا نفسه معفيا تماما من قضية حدوث التغيرات في ذلك المشروع، ومقصيا ذلك من تفكيره***". هذا الاعتقاد وان كان صحيحا في بعده القانوني (أي شهادة براءة للمهندس) فانه يتضمن تجاهل الشق الثاني من الحقيقة **ألا وهما علاقة ومسؤولية تجاه السكان؟**. ذلك أن نجاح المهندس في عملية إنتاج المشروع لا يقتصر على نجاح عملية الإسكان أو الانجاز فقط وإنما أيضا نجاح عملية ما بعد الإسكان كذلك، فهو مسئول أيضا عن حجم اندماج المستعملين اجتماعيا وتكيفهم نفسيا داخل الفضاء المعماري والعمراني (المديني) الذي أنتجه لهم، فسوسيولوجيا هو فاعل اجتماعي يباشر دور أساسي وليس كلي في رسم اتجاهات المشروع المجتمعي الذي هو مشرف عليه.

وبتالي فهو مسئول عن إحداث تحول نفسي واجتماعي، سواء في نمط وسيرورة العلاقات والذهنيات الاجتماعية السائدة في إطار نظام اجتماعي معين –أي في مجال أو بيئة معينة– أو تأكيد وتشجيع استمرارية هذا النظام، وذلك من خلال برمجة تغير مدروس بحيث يمكن لنا التحكم في نتائجه ومضاعفاته، أو مقاومة تغير مرشح للحدوث من شأنه أن يؤثر على توازن النظام الاجتماعي. أي أنه الروح المحركة للمشروع حيث أن فشل المشروع في الاستجابة لحاجيات السكان سيجعله في تناقض مع الواقع المعاش، وبتالي يصبح مجرد هيكل خاوي وعبأ يثقل كاهل السكان بدلا من أن يخفف عنهم. لأن الذين يهمهم فقط كيف ينبغي أن يكون مظهر المشروع ولا يهمهم كيفية سير الحياة فيه، فان النماذج الجمالية لا تضمن نماذج سكنية تؤدي أدوارها الوظيفية كاملة.

إن الهياكل الفيزيائية والأطر المادية التي يتولى تصميمها وتسييرها المهندس (مسير المدينة، معماري/عمراني) لا تعتبر مجرد هياكل موضوعة في فراغ، وإنما تحتوي أيضا على ديناميكية متباينة من مرحلة لأخرى، ومن مجال لأخرى ومن فئة اجتماعية لأخرى. ونظرا لاستهلاك الأفراد والجماعات لها من خلال استعمالها والتعامل معها (الدائم والمتكرر) فعلى المهندس أن يراعي كل التفاعلات المحيطة بهذه الهياكل والتي ستؤثر فيه: بشكل مباشر أو غير مباشر، سلبا أو إيجابا، على المديين القصير أو البعيد... **فكيف يستثمر المهندس المعماري والعمراني هذا التفاعل؟**.

إن حجما معتبرا من الاحتياجات والمطالب الأساسية للأفراد والجماعات تتبلور في صيغ باطنية وتمثلات غير منطوقة (ضمنية) متمثلة في السلوكات، الظواهر، الانصراف عن الاهتمام، الممارسات...والتي تبقى بدورها غامضة وغير مفهومة من مسير المدينة، الأمر الذي يستدعي من أجل مقاربة سليمة وناجعة للعملية التصميم الحضري، إلى بروز الحاجة لوجود وسيط حيوي ورائد (وهو الدور الذي يلعبه علم الاجتماع) القادر على إدراك متطلبات المعنيين على أشكالها المختلفة، وتكييفها في صيغ وظيفية بسيطة تشكل المرامي الأساسية التي يأخذها المعماري بعين الاعتبار في سعيه لحل الإشكاليات الحضرية المختلفة. كما أن علم الاجتماع يتيح إمكانية جمع الأهداف والأغراض المتفرقة للأفراد والجماعات ويعمل على تنسيقها مع الهدف الاجتماعي المرجو.

وهو ما يعني باختصار أن علم الاجتماع يتولى توجيه المعماريين نحو النموذج الواجب تجسيده، فإذا كان لا بد من إنتاج المساكن أو تهيئة مجال معين، فلتكن بمواصفات معينة تستجيب وتتلاءم مع الخصوصية المحلية. "***فلسنا نتوقع من عالم الاجتماع مكلف بدراسة المجتمع الحضري أن يبذل جهده في دراسة ملابس السكان وطريقة مشيتهم... لأن مثل هذه العوامل ليست لها صلة بالظاهرة الحضرية***" كما يذهب لذلك **عاطف غيث**.

ثامنا. المراجع المستخدمة:

1) حسن علي حسن: **المجتمع الريفي والريف المصري: دراسة مجتمعية ريفية مبسطة**، المكتب الجامعي الحديث، 1987، الإسكندرية.

2) قيس النوري: **الأنثروبولوجيا الحضرية: بين التقليد والعولمة**، حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

3) محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983،

4) رضوان الطحلاوي & حسام يعقوب النعمان: تأثير البيئة الطبيعية والثقافية في تشكيل البنية الفضائية، في: **مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية**، المجلد مع، العدد 02، 2008.

5) عبد الهادي أعراب: أهمية استحضار السوسيولوجيا للتاريخ وللأنثروبولوجيا في دراسة التغير الاجتماعي بالمغرب: ملاحظات منهجية، في: **التاريخ والسوسيولوجيا والجغرافيا... إسهامات العلوم الإنسانية في دراسة المجتمع والمجال بالمغرب**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بالجديدة، المغرب، 2016.

6) بلقاسم الذيب وآخرون: البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع: الأبعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية، في: **مجلة بريد المعرفة العلمية والتقنية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001.

7) مصطفى خلف جواد: **علم اجتماع السكان**، دار المسيرة، عمان، 2009.

8) محمد أحمد سلام المدحجي: أهمية التشريعات والمعايير التخطيطية في الحفاظ على البيئة الحضرية، في: **مجلة العلوم والتكنولوجيا**، المجلد (15) العدد (02)، 2010.

9) مصطفى النشوي: المجال الجغرافي بين العلوم الإنسانية والاجتماعية: مستجدات العولمة، في: **مجلة بصمات**، جامعة بني مسيك، الدار البيضاء.

10) عادل عبد الغني محبوب & د. سهام صديق خروفة: **الاقتصاد الحضري: نظرية وسياسة**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، 2008،عمان.

11) Jean-Yves **Toussaint**: "La Ville n'est plus ce qu' elle aurait du étre distance et décalage entre la villes planifiée et la Ville réalisée". Revue Insanyet, N 5, CRASC, Oran, Algérie, 1998.

12)